الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن القوى الدولية تتلاعب في قضايا الأمة - ومنها قضية فلسطين - وتتقاذفها فيما بينها ضمن صراعات المصالح والنفوذ، وإن هذا سينتهي عما قريب بإذن الله تعالى في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي أظل زمانها، وبان هلالها، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

اقرأ في هذا العدد:

- الأزهر بين تكريس فصل الدين عن الدولة والتدليس على الناس ...٢
- استفتاء تونس حول الدستور وضرورة التغيير الجذري ...٢
- رفع حالة الطوارئ في السودان الدلالات والمآلات ...٣
- هل كشفت الأحداث الأخيرة قدرة الأمة على النهوض من جديد؟ ...٤
- مؤتمر دافوس الاقتصادي والتحذيرات من المستقبل القادم!! ...٤

/Alraiah.HT @ht_alrayah /c/AlraiahNet /ht.raiahnewspaper /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٩ من ذي القعدة ١٤٤٣ هـ الموافق ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٣٩٤ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

مشروع الإسلام هو الحصن لثورة الشام

بقلم: الأستاذ أحمد معاز

أعلن الرئيس التركي أردوغان مطلع شهر أيار أن بلاده تستعد لعودة أكثر من مليون لاجئ سوري بصورة "طوعية" إلى "المناطق الآمنة" في الشمال السوري، وكشف أردوغان عن تحضير أنقرة لمشروع "العودة الطوعية" للاجئين السوريين بدعم من منظمات تركية ودولية، وترافق هذا الإعلان مع حديثٍ عن عملية عسكرية تركية في الشمال السوري، لإيجاد المنطقة الآمنة التي ترغب تركيا بإقامتها هناك بعمق يتراوح بين ٣٠ و٣٥ كيلومترا، وتعالت أصوات المطبلين لتتحدث عن عملية عسكرية بريف إدلب وعاد الحديث عن العودة إلى بلدة مورك وما بعدها. وقال أردوغان إنهم سيبدأون قريبا باتخاذ خطوات تتعلق بالجزء المتبقي من الأعمال التي تم البدء بها لإنشاء مناطق آمنة على عمق ٣٠ كيلومترا، على طول الحدود الجنوبية، وخصوصاً المناطق التي تعد مركز انطلاق للهجمات على تركيا والمناطق الآمنة المزمع إنشاؤها.

وبخصوص إعلان تركيا عن العودة الطوعية للاجئين السوريين، يأتي الحديث القديم الجديد عن عزمها إقامة منطقة آمنة في شمال سوريا في وقت ظنت فيه أن الظروف مناسبة لتحقيق هذه الرغبة التي يعتبرونها تتعلق بالأمن القومي التركي مقابل الخدمات الجليلة التي قدمتها الحكومة التركية لأمريكا في سوريا، وخاصة في ظل الظروف الدولية التي تتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية، وطلب السويد وفنلندا الانضمام لحلف الناتو والحاجة لتليين الموقف التركي المتحفظ على ذلك بسبب دعم الدولتين لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا حزباً إرهابياً.

ولكن الرد الأمريكي جاء بعدم السماح بقيام عملية عسكرية وتغيير الوضع القائم لتؤكد المؤكد من جديد بأن العبيد لا يخرجون عن طوع سيدهم.

صحيح أن أمريكا يهمها نجاح أردوغان في الانتخابات، وهي قد تسمح له بعمل يجمل فيه صورته أمام شعبه، ولكنها على الأرجح ترى أن وقت ذلك لم يحن بعد، لذلك لاحظنا تراجعاً في تصريحات وزير الخارجية التركي حيث قال: "إننا سنضطر إلى البدء بالأعمال العسكرية إذا زاد الخطر"، فقوله إذا زاد الخطر هو تأجيل أو تراجع عن العملية العسكرية كما تم التراجع عن كل الخطوط الحمراء التي خطها أردوغان.

وقبل تنامي الحديث عن العملية العسكرية أقدمت هيئة تحرير الشام، الفصيل المسيطر على منطقة إدلب، على ارتكاب جريمة سياسية جديدة بحق ثورة الشام المباركة بإدخال مساعدات أممية عبر خطوط الجبهات مع النظام المجرم، من معبر ترنبة في تحدٍّ كبير لأبناء الثورة وحاضنتها، وفي خطوة اعتبرها أهل الثورة الصادقون محاولة تطبيع مع نظام الإجرام، لترويض الناس للقبول بالحل السياسي الأمريكي الذي تريد أمريكا.

أما الأموال الكبيرة التي تم جمعها في مؤتمر بروكسل للدول المانحة والذي عقد تحت شعار "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" بهدف معلن هو دعم برنامج المساعدات الأممية للاجئين السوريين في دول الجوار والنازحين في شمال سوريا، فإن جمع هذه الأموال جاء ليؤكد أن أمريكا تريد أن تعلن انتهاء ثورة الشام وذلك بتقديمها للعالم أنها أزمة إنسانية تحتاج إلى دعم من الدول لمعالجتها وليست ثورة شعب قام على نظام مجرم ارتكب كل أنواع الإجرام بحق أهل الشام.

وإن داء العمالة والارتباط والارتهان للدول الداعمة المتآمرة يجعل الدول التي تمتلك أقوى الجيوش تقف مكبلة عن القيام بأي عمل خارج إرادة أسيادها، وها هو

..... التتمة على الصفحة ٣

جواب سؤال

انضمام السويد وفنلندا لحلف الناتو

من إصدارات أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة

السؤال: تقدمت فنلندا والسويد بطلب رسمي للانضمام إلى الناتو في ١٨ أيار/مايو ٢٠٢٢م، بمقر الحلف في بروكسل، بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، ولكن سرعان ما أعقب هذا الإعلان اعتراض تركي، بسبب موقف البلدين من قتال تركيا ضد الجماعات الكردية المسلحة وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني (PKK) النشط في تركيا والمنطقة. ومن المعلوم أنه يجب أن يوافق جميع الأعضاء الثلاثين كشرط أساس لنيل العضوية، بما في ذلك تركيا، على انضمام البلدين إلى التحالف... فما وراء كل ذلك وما هي دوافعه؟

الجواب: لكي يتضح الجواب نستعرض الأمور التالية:

أولاً: مع انضمام فنلندا إلى الناتو، التي كانت سباقة باتخاذ القرار قبل أن تتجه إليه السويد أيضاً، فإن طول الحدود المشتركة لروسيا مع الدول الأعضاء في الحلف والتي يُنظر إليها حالياً على أنها "تحالف معاد"، سوف يتضاعف ليصل إلى ٢٦٠٠ كيلومتر. علماً بأن الحدود مع فنلندا تبلغ ١٣٠٠ كم، وبالمقارنة فإن طول الحدود الروسية مع أوكرانيا الذي شكل انضمامها المحتمل إلى الناتو أحد أبرز عناوين الحرب الحالية لا يزيد عن ٤٠٠ كم. وإذا انضمت السويد لاحقاً، رغم أنها لا تمتلك حدوداً مباشرة مع روسيا، فسوف يصبح من السهل على الناتو القيام بنشاطات أوسع وأكثر خطورة في بحر البلطيق. في هذه الحالة، ستصبح جميع الدول التي لديها منفذ لبحر البلطيق، باستثناء روسيا، أعضاء في الحلف، ما يعني إضعاف وجود روسيا الاستراتيجي في هذا الحوض مقابل تحوله تقريباً إلى بحيرة مسيطر عليها من جانب الحلف الغربي. ويعني انضمام السويد إلى الناتو نقل أراضي جزيرة غوتلاند السويدية إلى سيطرة الحلف. ومن ثم سيكون من الأصعب على روسيا العمل بنشاط في هذه المنطقة، وإجراء التدريبات والمناورات، أو حتى تعزيز قدرات الوجود الدائم في المنطقة. وهنا لا يمكن تجاهل أن السويد مثلاً، تمتلك خمس غواصات حديثة للغاية سوف تشكل إضافة نوعية لأساطيل بولندا وألمانيا، وتزيد من محاصرة أي تحركات عسكرية لروسيا في المنطقة.

ثانياً: ومن وجهة نظر عسكرية، فإن انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف يضع الكرملين أمام خيارات معقدة وصعبة للغاية، وهذا لا يقتصر على البعد العسكري والاستراتيجي للتطور الأخطر من نوعه منذ الحرب الباردة، بل فوق ذلك فإنه على الصعيد السياسي، خاض الكرملين الحرب في أوكرانيا تحت شعار أساسي يتمثل في إبعاد خطر تمدد حلف الأطلسي شرقاً، وعدم تمكين الحلف من تعزيز نفوذه في أوكرانيا على مقربة من الحدود الروسية، فكيف إذن بعد انضمام فنلندا والسويد للحلف حالياً؟ إن ذلك سيكون واحداً من أخطر التداعيات السياسية لهذه الحرب، لأن الحلف عملياً سيكون على بعد ٢٠٠ كيلومتر فقط من حدود مدينة سان بطرسبورغ. وهذه تشكل ضربة سياسية قاسية لطموحات الرئيس فلاديمير بوتين، وتطرح أسئلة داخلية حول الجدوى من شن الحرب أصلاً على أوكرانيا من دون حساب تداعيات خطيرة من هذا النوع!

ثالثاً: إن انضمام فنلندا والسويد إلى حلف الناتو سيكون له تداعيات على المواجهة الغربية مع الصين. ومن المتوقع أن يتم تأكيد مهمة ردع النفوذ الصيني في استراتيجية الحلف لأول مرة في تاريخه خلال قمة الحلف في مدريد أواخر هذا الشهر حزيران/يونيو ٢٠٢٢، كما أن الناتو لا يُخفي طموحاته بتوسيع نطاق الحلف إلى خارج العالم الغربي، ووجَّه دعوات لحضور هذه الفعالية إلى وزراء خارجية كلٍّ من اليابان، وكوريا الجنوبية،

..... التتمة على الصفحة ٣

محكمة أمن النظام الأردني تستمر في الصد عن سبيل الله بالأحكام الجائرة على شباب حزب التحرير

أصدرت محكمة أمن النظام الأردني الأربعاء، حكمها الجائر على شابين من شباب حزب التحرير، لتُظهر مدى حقده على الإسلام وحملة دعوته؛ إذ قامت بإصدار حكمها على الدكتور سالم الجرادات المعتقل منذ 10 أشهر، بالسجن لمدة 3 سنوات بتهمة التحريض على نظام الحكم، كما حكمت على الشاب إبراهيم الغرايلي المعتقل منذ مطلع العام الفائت بالسجن لمدة سنتين بتهمة الانتماء لحزب التحرير. وفي هذا الصدد أكد بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية الأردن: أن هذه الأحكام التي يصدرها النظام ما هي إلا أوراق اعتماد يجدد تقديمها لأمريكا، وتجديداً لمحاولاته إسكات صوت الحق، بحجة حفظ أمن البلاد! مع أن البلاد مرتع لليهود والإنجليز والأمريكان وجواسيسهم، وأموال البلاد والعباد نهب لرجاله الفاسدين! وتابع البيان مستنكرا: هل يعتبر النظام الأردني الدعوة للإسلام وتطبيقه عملاً يقوض حكمه، وهل يعتبره عملاً يستوجب السجن والعقاب؟! بئس هو من نظام مأزوم مرعوب، يقوم على تبعية الغرب ويستند في شرعيته إليها، فيا له من نظام أوهن من بيت العنكبوت!! وقد بات يعلم أنه لا سند له من أمته ولا من أهل الأردن، فرائحة تخاذله وفضائحه باتت تزكم الأنوف. وختم البيان بالقول: نعاهد الله تعالى ثم نعاهد الأمة أن نبقى صادعين بالحق لا نخشى في الله لومة لائم ولا جبروت ظالم، لا يغيب عن بالنا وذهننا كل ما لاقاه رسول الله ﷺ من أذى هو وأصحابه رضوان الله عليهم في حمل الدعوة وتبليغها للناس لإنقاذ البشرية جمعاء من ظلام الكفر وظلم الظالمين.

طريقة إقامة الخلافة حددها الشرع وليس العقل

إن حزب التحرير لم يحدد الطريقة الشرعية لإقامة الخلافة، بل إن الشرع هو الذي حددها، وسيرة رسول الله ﷺ تنطق بذلك منذ بدء الدعوة إلى الإسلام، وحتى إقامة الدولة. وقد سبق إقامة الدولة طلب الرسول ﷺ النصرة من أصحاب القوة والمنعة الذين يشكلون مقومات دولة حسب واقع المنطقة حولهم، ولذلك كان الرسول ﷺ يعمد إلى القبائل القوية فيدعوها إلى الإسلام ويطلب نصرتها كما فعل ﷺ بطلب نصرة ثقيف وبني عامر وبني شيبان والأنصار في المدينة، وأما القبائل الصغيرة فيكتفي ﷺ بدعوتها للإسلام. واستمر ﷺ في هذا الأمر رغم الصعوبات والمشاق التي كان يلاقيها، وتكرار الأمر الذي فيه مشقة يدل شرعاً على أنه فرض كما في الأصول. وهكذا استمر رسول الله ﷺ في طلب النصرة من أهل القوة والمنعة، فقبيلة تدمي قدميه، وقبيلة تصده، وقبيلة تشترط عليه ﷺ، ومع ذلك يستمر الرسول ﷺ ثابتاً على ما أوحى الله إليه دون أن يغير تلك الطريقة إلى طريقة أخرى كأن يأمر أصحابه بقتال أهل مكة، أو قتال بعض القبائل ليقيم الدولة بين ظهرانيهم، وصحابته كانوا أبطالاً لا يخشون إلا الله، ولكنه ﷺ لم يأمرهم بذلك، بل استمر في طلب النصرة من أهل القوة والمنعة حتى يسَّر الله سبحانه الأنصار إليه فبايعوه بيعة العقبة الثانية، بعد أن كان مصعب رضي الله عنه قد نجح في مهمته التي كلفه بها رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، فبالإضافة إلى توفيق الله سبحانه له برجال من أهل القوة ينصرونه، فإنه رضي الله عنه قد أدخل بإذن الله الإسلامَ إلى بيوت المدينة وأوجد فيها رأياً عاماً للإسلام، فتعانق الرأيُ العام مع بيعة الأنصار، ومن ثم أقام الرسول ﷺ الدولة في المدينة ببيعةٍ نقية صافية، واستقبال حار لرسول الله ﷺ من أهل المدينة المنورة. هذه هي الطريقة الشرعية لإقامة الدولة، والأصل أن تُتَّبع، فالأصل في الأفعال التقيد بالحكم الشرعي، فالمسلم إذا أراد معرفة كيف يصلي فإنه يدرس أدلة الصلاة، وإذا أراد أن يجاهد يدرس أدلة الجهاد، وإذا أراد أن يقيم الدولة، فعليه أن يدرس أدلة قيامها من فعل رسول الله ﷺ، ولم يرد عن رسول الله ﷺ طريقة لإقامة الدولة إلا المبينة في سيرته ﷺ، وفيها دعوة أهل القوة والمنعة الذين يشكلون مقومات دولة حسب واقع المنطقة حولهم، دعوتهم إلى الإسلام وطلب نصرتهم وبيعتهم بالرضا والاختيار بعد أن يكون قد أوجد عندهم وفي منطقتهم رأياً عاماً منبثقاً عن وعي عام. لذلك فإن الواجب على الأمة الإسلامية وجيوشها وكل أهل القوة والمنعة فيها هو العمل مع حزب التحرير وَفْقَ هذه الطريقة الشرعية لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة لنقتعد مكاننا بين الأمم، ونضع للناس الموازين القسط، ولنصنع الأحداث ونكون نحن الفاعلين والمؤثرين في حياة البشرية، وقبل ذلك لنرضي الله سبحانه وتعالى عنا.

نظرات سياسية

الأزهر بين تكريس فصل الدين عن الدولة والتدليس على الناس

بقلم: الأستاذ سعيد فضل*

خلال استقباله وفد الكلية الملكية لدراسات الدفاع البريطاني، برئاسة اللواء ستيفين ديكين، ملحق وزارة الدفاع البريطانية، وممثلين لإحدى عشْرة دولة، لتبادل الرؤى والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف صرح شيخ الأزهر "أنا ممن يعتقدون بأن الإرهـاب ظاهرة سياسية وليست دينية، فالإرهاب صنعته بعض الأنظمة السياسية الغربية وصدرته للعالم، وألصقته باليهودية والمسيحية والإسلام لتحقيق مكاسب وأجندات بالغة التعقيد"، مؤكداً أنّ الأزهر استجاب للواقع المعاصر بأفكار رائدة بدءاً من تضمين مناهجه لموضوعات تكافح التطرف والتكفير، وتوضيح مفهوم دار الإسلام ودار الحرب، وعلاقة المسلمين مع غيرهم والتعصب والكراهية، وغيرها من الموضوعات والقضايا التي تقوم الجماعات المتطرفة باستغلالها وإساءة تفسيرها، وتحصين طلابه في سن مبكرة بمنهج علمي يسهل من خلاله تحصينهم فكريّاً وتمكينهم من تفنيد أفكار هذه الجماعات.

كما أشار إلى أن الأزهر أيقن ضرورة تلاحم القيادات الدينية لمكافحة الفكر المتطرف؛ خاصة بعد الاعتداء على كنيسة القديسين، فأنشأ بيت العائلة المصرية، ووضـع منهجية فكرية للتعامل مـع المشكلات المجتمعية التي تمس علاقة المسلمين والمسيحيين، وتبع هذا المشروع خطوات عالمية ممثلة في الانفتاح على المؤسسات الدينية في الشرق والغرب كمجلس كنائس الشرق الأوسط، وكنيسة كانتربري في إنجلترا، ومجلس الكنائس العالمي في سويسرا، وتوجت هذه الجهود بتوقيع وثيقة الأخوة الإنسانية العالمية مع البابا فرنسيس، بابا الفاتيكان، بهدف نشر ثقافة السلام والأخـوة، والتصدي لكل أشكال التعصب والكراهية بين أتباع العقائد المختلفة، وأعرب أعضاء الوفد عن سعادتهم بلقاء شيخ الأزهر، ومتابعتهم لما يقوم به فضيلته من جهود لنشر ثقافة السلام والأخـوة والتعايش على الصعيد العالمي. (اليوم السابع ٢٥/٥/٢٢م)

تصريحات شيخ الأزهـر هذه ليست هي الأولـى ولا الوحيدة في هذا المضمار، وتحمل في طياتها مزيجاً من الصدق والتدليس، صدق في واقع الإرهاب الذي صنعه الغرب ورعـاه ووجهه لخدمة مصالحه في بلادنا، وهو مجبر على الصدق في هذا، فقد أصبح أمرا معلوما لعوام الناس أن الإرهاب صناعة الغرب وأنه أكثر المستفيدين منه وأنه من دعائم تثبيت أنظمة حكمه العميلة التي وضعها فوق رؤوسنا. أما التدليس ففي القول بأنه ظاهرة سياسية وليست دينية في انسجام كامل مع العقيدة الرأسمالية التي تفصل الدين عن الدولة وعن السياسة، بينما واقع الإرهاب نفسه ينسجم مع عقيدة الرأسماليين النفعية التي لا تعبأ بدماء تراق ولا أرواح تزهق ولا أعراض وحرمات تنتهك أمام المصالح، فحيثما تكون المصلحة فثم شرعهم وعقيدتهم وأحكامهم، والغرب نفسه يكفر بكل شيء إذا تعارض مع مصالحه ويؤمن ويؤيد أي شيء يجلب له المصالح والمنافع ويمكّنه من نهب ثروات الناس، فكيف تتوافق رؤيتنا مع رؤيته حول قضية هو صانعها ومغذيها؟!

توافق شيخ الأزهر هنا جاء مغلفا عندما أشار إلى ضرورة تلاحم القيادات الدينية دون تحديدها والإشارة إلى كونها دينية، في فصل واضح للدين عن السياسة، وكأن الرسول ﷺ لم يكن حاكما، وكأن الإسلام لم يضع لنا أحكاما وقوانين، أسماها لنا الشريعة الإسلامية يدرسها الأزهر وبشكل مخصص! مشيرا إلى الاعتداء على كنيسة القديسين التي يعرف الناس في مصر أن فاعلها والمحرض عليها هو نظام مبارك ووزير داخليته، ومعلوم أنهم وكلاء الغرب في حكم بلادنا وأن مصر على مدار قرون طويلة لم تشهد مثل تلك الأحداث إلا بعد غياب حكم الإسلام، وحكم الرأسمالية لمصر، فأصل المشكلة هو غياب الإسلام عن الحكم، وتحكم الرأسمالية في بلادنا، والصراع هنا هو صراع على الثروة والهيمنة على بلاد الإسلام، والإرهـاب أداة فيه، وما يريده الغرب هو تطويع الإسلام وتدجينه وإفراغه من عقيدته السياسية التي ترفض هذه الهيمنة ولا تقبل بالتبعية وتحافظ على الثروات وتحميها من نهب الناهبين وعبث المخربين، ولهذا يستنفر أدواته من علماء السوء ليغيروا مفاهيم الإسلام لتتوافق مع مفاهيم الغرب وتكرس بقاءه في بلادنا، وتحمي وجوده وتمكّنه منا جيوشُنا التي تقتطع رواتبها من أقواتنا وأرزاقنا!

سيظل الغرب وأعوانه يعزفون على نغمة الإرهاب وسيبقى علماء السلطان ينافحون في غير الميدان محاولين تارة نفي الإرهاب عن الإسلام وتارة إلصاقه بمن يحملون الإسلام كعقيدة سياسية ومن يعملون لتطبيقه في واقع الحياة واتهامهم بأنهم يحملون أفكار التعصب والكراهية للآخر، ووصفهم كما صرح المفتي بأنهم يتعبدون بسفك الدماء، وأنه لا يجب ترك الساحة الدولية لهم يشوهون صورة الإسلام، وأن هذا من الخطأ في حق الدين والوطن، ولا ندري عن أي دين وأي وطن يتحدث المفتي وهو نفسه أداة في يد الغرب لتشويه الإسلام وصرف الناس عن عقيدته السياسية العملية، وهو الذي يحرف النصوص عن واقعها! فخطاب الله عز وجل لم يعتبر بالوطن ولا حدود سايكس بيكو التي يدعونا المفتي وشيخ الأزهـر لتقديسها بل الخطاب القرآني للأمة بكل أطيافها وأجناسها بلا حدود ولا جنسيات ولا اعتبار لرايات الاستعمار التي فرضها علينا فصرنا نقدسها ونقاتل في سبيلها.

إن الإسلام دين سياسي أتى ليحكم وينظم علاقات الناس، يستوي فيه من أذعن للأمر بإقامة الصلاة والأمر بتحريم الخمر والربا، فكيف بربكم يا علماء مصر لو كانت الخمر تصنع وتباع بتصريح وترخيص من النظام وكان التعامل بالربا يتم برعاية الدولة وتحت حمايتها؟! فأين طاعتكم لله وأين حرصكم على دينه وعقيدته وحرماته التي تنتهك؟! ألم يصلكم خبر عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وقد قال: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ». فأين أنتم من هذا وأين تحريضكم على صون حرمات الله ومقدساته؟ أين صدحكم بالحق وأمركم بالمعروف ونهيكم عن المنكر في وجه من تحدى الله ورسوله وامتنع عن تطبيق دينه وشرعه أمام أعينكم وأنتم له عون وسند وبطانة؟! ألا إن الله سائلكم ومحاسبكم يوم القيامة عن هذا ولن ينفعكم الحكام ولا ما يغدقون عليكم من مال ولا ما يعطونكم من مميزات كلها من متاع الدنيا الزائل، فلا تستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير.

إن واجب العلماء الآن وحتى يكونوا ربانيين حقا هو أن يجهروا بما يعلمون من حق محرضين المخلصين في الجيوش على قلع هذا النظام الذي يحارب الإسلام وأهله ويضع البلاد تحت تصرف الغرب، وتمكين المخلصين من إقامة الدولة التي تطبق الإسلام كاملا شاملا غير منقوص في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وتذكيرهم بالله وأن هذا هو الفلاح حقا ولا فلاح غيره، وبهذا فقط يُضمن العدل للناس جميعا مسلمين وغير مسلمين. نسأل الله أن نراها قريبا وأن نكون من جنودها وأن تكون مصر حاضرتها ونقطة ارتكازها، اللهم آمين ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

استفتاء تونس حول الدستور وضرورة التغيير الجذري

بقلم: الدكتور الأسعد العجيلي

أصدر الرئيس التونسي قيس سعيّد مرسوما يدعو فيه التونسيين للتصويت في استفتاء على دستور جديد يوم ٢٥ تموز/يوليو، في خطوة تعتبر الثانية ضمن خارطة الطريق التي أطلقها منذ أشهر، بدأت يوم ٢٠ آذار/مارس الماضي بالاستشارة الوطنية الإلكترونية وستنتهي بانتخابات تشريعية يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر القادم، وتهدف إلى تركيز مشروع اللامركزية أو البناء القاعدي الذي يمر عبر المجالس المحلية لتشكيل السلطة التشريعية والرقابية من المحلي نحو المركزي، وسيكون السؤال الوحيد في الاستفتاء هو "هل توافق على الدستور الجديد؟"، ليؤسس لنظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة تمكنه من حل البرلمان إذا اقتضى الأمر ذلك.

وقد جاء المرسوم الذي صدر في الجريدة الرسمية الأسبوع الماضي، بعد تعيين أستاذ القانون الصادق

بلعيد على رأس لجنة استشارية، تتألف من عمداء القانون والعلوم السياسية، لصياغة دستور جديد على أنقاض دستور ٢٠١٤، وتأسيس ما عبّر عنه سعيد بالجمهورية الثالثة، متجاهلا دعوات المعارضة للتراجع عن هذه الخطوة المثيرة للجدل، والتي أقصت الأحزاب السياسية عن إعادة هيكلة النظام السياسي، وهو ما دفعها إلى الدعوة لمقاطعة الاستفتاء، والتعهّد بتصعيد الاحتجاجات ضده.

وفيما يبدو ردا على هذا المرسوم رفض الاتحاد العام التونسي للشغل المشاركة في حوار محدود وشكلي اقترحه الرئيس فيما يعيد كتابة الدستور. ويمثل الاتحاد أحد أهم الأدوات التي تستخدمها القوى الدولية في الـتأثير على مجرى الحياة السياسية لما له من تأثير قوي، ولا شك أن تهديده بتنظيم إضراب في الشركات العمومية والوظائف العامة احتجاجا على الوضع الاقتصادي السيئ وتجميد الأجور، ليس في حقيقته سوى ضغط من القوى الدولية بما فيهم فرنسا التي وقفت وراء انقلاب سعيّد يوم ٢٥ تموز/يوليو لثنيه عن السير قدما في مشروعه السياسي والعودة إلى طاولة المفاوضات وعدم إقصاء الأحزاب التي كانت ولا تزال صمام الأمان للمحافظة على مصالح الغرب ومنظومته الحضارية. فالغرب ينوع من الأدوات للإمساك بالبلاد ولا يجعل مصيرها بيد شخص واحد حتى إذا ما أطيح به فقد الغرب سيطرته. مقاطعة الأحزاب السياسية للاستفتاء ستؤدي حتما إلى فشلها، خاصة وأن الشعب التونسي أعرب في أكثر من مناسبة عن عدم اكتراثه للصراع العبثي الدائر بين الرئيس وخصومه، وقد برز ذلك أثناء الاستشارة الوطنية التي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها ١٠٪، وهو ما كشف عن مقاطعة شعبية غير معلنة وعن رفض صريح لمشروع الرئيس، إذ لا يمكن التسليم بأن مشاركة أقل من نصف مليون عينة كافية لتمرير الاستشارة ومفرزاتها، ورغم ذلك اعتبر الرئيس أن هذه النسبة كافية لاعتمادها والبناء عليها، كما أن رئيس اللجنة الاستشارية الصادق بلعيد صرّح الأربعاء ٢٥ أيار/مايو أنه سيمضي قدما في كتابة الدستور الجديد "بمن حضر" بعد أن رفض أكاديميون بارزون الانضمام إليها، وهو ما يعبر عن العقلية التي يسير ويفكر بحسبها الرئيس وأعوانه.

إن الصراع بين الرئيس قيس سعيد وخصومه حول طبيعة النظام السياسي في تونس والدستور المنظم له، هو في حقيقته صراع بالوكالة على النفوذ بين القوى الكبرى، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وأمريكا، ولا علاقة له بتغيير حقيقي منتج، فهذه الدساتير تنبع من مشكاة واحدة وتذكرنا بالدساتير الوضعية التي فرضتها الدول الاستعمارية على الأمة الإسلامية بعد هدم خلافتها وتقسيم وحدتها، فهو صراع شكلي بين نظامين: إما العودة إلى النظام البرلماني ودستور ٢٠١٤ كما يطالب بذلك أنصار البرلمان، أو العودة إلى نظام ما قبل الثورة أي إلى نظام رئاسي ودستور شبيه بدستور ١٩٥٩ كما يريد فرض مشروعيته الرئيس قيس سعيد عبر الاستفتاء.

وهو ما يؤكد إلى أي حد وصل تواطؤ الطبقة السياسية في تونس (حكاما ومعارضة) بالتعدي والتحدي لإقصاء الإسلام من منظومة الحكم والتشريع في الدستور وسائر القوانين، وكأن الثورة كانت على الإسلام وأحكامه! في حين يدرك الجميع أن غياب الإسلام عن واقع الحياة هو الكارثة الكبرى التي جلبت الخراب والشرور.

ومن جهة أخرى فإن الدساتير تستوجب بحث الأسباب الموجبة والقاعدة الفكرية التي تقوم عليها فلسفة الدستور والضوابط التي تؤدي لتبني مواده وأخذ آراء علماء الشريعة والخبراء في ذلك بشكل يعبر عن الهوية الإسلامية للشعب التونسي، وليس دستورا يشرف على صياغته الكافر المستعمر مباشرة أو عن طريق ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني ذات التمويلات الغربية المشبوهة، أو عبر كل مهزوم ومضبوع بالثقافة الغربية!

إن الدساتير الوضعية التي تتحكم في مصيرنا، فوق كونها تثير غضب الله علينا، فإنها دساتير خالية من أي توضيح لسياسة التعليم وكأنها تركت عمدا لفتح المجال للمؤسسات الدولية أن تعبث بمناهجنا المدرسية، وخالية من توضيح العقيدة العسكرية وكأنهم يريدون أن يبقى الجيش مفصولا عن الجماهير وأوجاعها، دساتير فارغة من تحديد الملكيات بشكل واضح لفتح المجال للنهب والسرقة وتسريب الثروات، دساتير فارغة من تحديد نوعية النظام الاقتصادي للدولة حتى يسمح للبنوك العالمية وصندوق النقد الدولي بالعبث بمعيشة الناس، دساتير تصب في مصلحة النخبة السياسية والحكام فقط، ويضفي شرعية عليها التصرف بطريقة استبدادية تجاه شعوبها.

وحدها الحضارة الإسلامية في ظل نظام الخلافة يمكنها تقديم دستور يحدّ من قيام الحكام بأعمال استبدادية ضد الأمة، وذلك بالاعتماد فقط على القرآن والسنة، حيث حرّم الإسلام على الحكام أن يتصرفوا حسب أهوائهم ورغباتهم ونزواتهم التسلطية.

الشعب التونسي يريد تغييرا حقيقيا نابعا من عقيدته الإسلامية، مأخوذا من كتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ. يريد دستورا مواده تضبط النظام السياسي المتميز في الإسلام، نظام قائم على أساس الرعاية، وليس على أساس المناورة والخداع للوصول إلى المناصب، فالرّسول ﷺ يقول: «فَالإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...»، يريد دستورا مواده الاقتصادية تبين كيفية رعاية شؤون المال أي السياسة الاقتصادية حيث وضع الإسلام الإصبع على مكمن الداء في المجتمع فعالجه، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾، فسن أحكاما تحول دون تركز المال في يد فئة قليلة في المجتمع. الشعب التونسي يريد دستورا يحدد السياسة الخارجية بشكل يجعل السيادة للإسلام، يريد دستورا لا يختص ببلد معين وإنما دستور دولة عظيمة تجمع كل المسلمين، يحمل الخير للبشرية جمعاء.

ولنا في مشروع الدستور الذي قدمه حزب التحرير أسوة، وعلينا جميعا العمل الجاد لوضعه موضع التطبيق والتنفيذ ■

تتمة: انضمام السويد وفنلندا لحلف الناتو

وأستراليا، ونيوزيلندا... ومن هذه الزاوية يشكل الطلب الرسمي الذي قدمته فنلندا والسويد للانضمام للناتو انتصاراً سياسياً للرئيس جو بايدن، وفشلاً للرئيس بوتين، وخطراً على الرئيس الصيني شي جين بينغ.

رابعاً: تأسس حلف شمال الأطلسي بعد وقت قصير من نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو تحالف يضم ٣٠ دولة، وتعد تركيا القوة العسكرية الثانية فيه بعد الولايات المتحدة، وعندما تتقدم دولة جديدة بطلب الانضمام يتطلب الأمر موافقة أعضاء الحلف بالإجماع على دعوتها للانضمام، ومن هنا تنبع أهمية تحفظ تركيا على انضمام الدولتين الأوروبيتين... وقد ساندت تركيا توسع الحلف رسميا منذ انضمامها إلى التكتل قبل ٧٠ عاما. والآن يعارض أردوغان انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو لأربعة أسباب هي:

١- محاولة أردوغان البقاء في السلطة وسط الانكماش الاقتصادي. فقد ارتفع معدل التضخم في تركيا إلى ثلاثة أرقام في ظل تراجع سعر الليرة، ما أدى إلى إغراق الاقتصاد المترنح بالفعل في أزمة أعمق. وهذا يطرح مشاكل للرئيس قبيل انتخابات ٢٠٢٣، وهو ما يجعل موقف أردوغان أضعف من أي وقت مضى، منذ وصوله إلى السلطة قبل نحو ٢٠ عاماً. فشعبيته في استطلاعات الرأي الأخيرة متراجعة، ولذلك فإنه بالضغط على الحلف بإظهار الممانعة في انضمام فنلندا والسويد يأمل تحقيق مساعدات اقتصادية وعسكرية من دول الحلف تحسن من وضعه الشعبي قبل الانتخابات...

٢- إن أردوغان يأمل في استغلال قضية عضوية السويد وفنلندا في حلف شمال الأطلسي كفرصة لتحقيق هدف لديه منذ فترة طويلة لتأسيس منطقة عازلة خالية من المقاتلين الأكراد على طول الحدود التركية مع سوريا. ومن خلال توسيع المناطق المحررة يمكن لتركيا إعادة توطين اللاجئين السوريين الذين يشكلون مشكلة في تركيا بحسب المعارضة. كما أن خطط العملية العسكرية تعكس اعتقاده بأن الغرب لن يعارض مثل هذه العمليات عندما يحتاج إلى دعم أنقرة لمساعي الدولتين الأوروبيتين الانضمام إلى الحلف. كما أن إعلان أردوغان يهدف إلى تعزيز الدعم من جانب القوميين في وقت يستعد فيه لانتخابات صعبة العام المقبل. وكانت العمليات العسكرية عبر الحدود قد عززت معدلات تأييده في الماضي. وتأتي خطوته في وقت تظهر فيه استطلاعات الرأي تراجع التأييد لأردوغان وحزبه الحاكم، حزب العدالة والتنمية، وسط مشكلات اقتصادية محتدمة.

٣- رغبة أردوغان في لقاء الرئيس الأمريكي، ففي نيسان/أبريل الماضي اشتكى أردوغان في تصريحات للصحفيين من أنه وبايدن لا يتمتعان بنوع العلاقة التي ربطته بالرئيسين السابقين دونالد ترامب وباراك أوباما. (قال أردوغان: "بالطبع، هناك بعض الاجتماعات من وقت لآخر، لكن كان ينبغي أن تكون أكثر تقدما". وأضاف: "أتمنى أن نتمكن من تحقيق ذلك في العملية التالية") (https://arabic.cnn.com ٢٠٢٢/٠٥/٢٤)، أي أن هذا الأمر ليس متعلقاً بالسويد وفنلندا، بل هي لحظة مناسبة يأمل منها أردوغان تسريع لقائه مع بايدن، الذي أبقي الزعيم التركي على مسافة منه.

٤- وقف الدعم الغربي للأكراد، وتسليم الغرب الأعضاءَ المنتمين لحركة "الخدمة"، فأردوغان ما زال يلاحق المنتمين لحركة الخدمة (أفادت صحيفة "زمان" التركية بأن السلطات أصدرت قرارات اعتقال بحق ٤٠ شخصا من بينهم موظفون وعسكريون مفصولون بتهمة "انتمائهم لحركة الخدمة"، التابعة للداعية فتح الله غولن. وأشارت الصحيفة إلى انطلاق حملة أمنية بالعديد من المدن مركزها إسطنبول وأنقرة، لاعتقال المطلوبين... المصدر زمان ٢٠٢٢/٦/١). وأما الدعم الغربي للأكراد، فعلى الرغم من تصنيف الاتحاد الأوروبي لحزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، فإن العديد من الدول الأوروبية قدموا دعماً تسليحياً لـ"وحدات حماية الشعب"، الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي، الذي تعتبره أنقرة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، ولذلك قابلته تركيا برفض شديد. كما تعترض أنقرة على استضافة بعض الدول الأوروبية مكاتب تمثيلية للتنظيمات الكردية، واستقبال أعضائها، والسماح لهم بتنظيم فعاليات سياسية على أراضيهم. ولم تستجب غالبية الدول الأوروبية لطلبات أنقرة بتسليمهم. وقد استحضر أردوغان هذه القضية عند حديثه عن اعتراض بلاده على انضمام فنلندا والسويد لحلف الناتو محاولاً استغلاله للتأثير في إزالة الدعم الغربي للأكراد أو تخفيضه، وكذلك تسليم المنتمين لحركة الخدمة.

خامساً: تجري محادثات مكثفة بين تركيا من جهة، والسويد وفنلندا والولايات المتحدة وأعضاء في حلف الناتو من جهة أخرى؛ في مسعى لتلبية بعض مطالب أنقرة، مقابل موافقتها على انضمام ستوكهولم وهلسنكي للحلف. (ففي ١٨ مايو ٢٠٢٢، أجرى متحدث الرئاسة التركية إبراهيم قالن، محادثات هاتفية مع مسؤولين كبار في كل من ألمانيا والسويد وفنلندا وبريطانيا والولايات المتحدة، تناولت مسألة عضوية السويد وفنلندا في الناتو... ٢٠٢٢/٠٥/٢٧ //:https futureuae.com)، (وفي اليوم ذاته، عقد وزير الخارجية التركي، تشاووش أوغلو، مع نظيره الأمريكي، أنتوني بلينكن، الاجتماع الأول لـ"لآلية الاستراتيجية التركية - الأمريكية"، في نيويورك، حيث تم بحث مسألة انضمام السويد وفنلندا للناتو... ٢٠٢٢/٠٥/١٨ https://mubasher.aljazeera.net)

سادساً: وعليه فإنه من المتوقع أن تتوصل تركيا لتسوية مع القوى الأوروبية والولايات المتحدة بشأن مسألة انضمام السويد وفنلندا لحلف الناتو، وليس من المرجح وفق المعطيات الحالية أن تتمادى أنقرة في اعتراضها وصولاً لعرقلة انضمام الدولتين للحلف بشكل كامل، بل من المتوقع في نهاية الأمر أن توافق وذلك بعد حصولها على بعض (الترضية) في النقاط الأربعة من بند رابعاً أعلاه، حتى وإن أخذ هذا وقتاً، فقد سبق ما يشبه ذلك... ففي عام ٢٠٠٩، احتجت تركيا على تعيين رئيس الوزراء الدنماركي السابق أندرس فوغ راسموسن رئيساً لحلف الناتو ولكن بعد مفاوضات أخذت وقتاً وافقت تركيا على تعيين راسموسن مقابل حصولها على مناصب (ترضية) داخل الهيكل السياسي والعسكري للتحالف ■

الثاني من ذي القعدة ١٤٤٣هـ
٢٠٢٢/٦/١م

تتمة كلمة العدد: مشروع الإسلام هو الحصن لثورة الشام

النظام التركي يقف مكبلاً منذ فترات طويلة عن تحقيق رغبته في إقامة منطقة آمنة تحقق له شيئا من أمنه القومي رغم خدماته الجليلة التي قدمها لأمريكا في ملفات كثيرة من العالم!

فهل سنتوقع من هذه المنظومة الفصائلية التي تفتقر إلى الوعي والتي سلمت قرارها طائعةً لداعميها أن تحقق شيئا لثورتها وأمتها إذا بقيت على هذه العقلية وبقي من يتوسد أمرها من سماسرة التضحيات والمتاجرين بقوت الناس يتحكمون بمصير الثورة؟!

إن القيادات المرتبطة التي تفتقر إلى الوعي والإرادة والتي لا ترى أنها يمكن أن تقوم بأي عمل أو تحقق أي إنجاز إلا بالاعتماد على الدول الداعمة والمتآمرة وإلا بموافقة المجتمع الدولي، لن تحقق أي نصر لثورة الشام، بل ستجر عليها الويلات الجسام. لذلك نراها حريصة على كسب رضا الدول المتآمرة وخطب ود المجتمع الدولي وتنفيذ مخططاتهم ومخرجات مؤامراتهم بذريعة ما يسمونه المصلحة الشرعية التي هي في حقيقتها مصالحهم الخاصة ومصالح أسيادهم وداعميهم.

إن افتقار قيادة المنظومة الفصائلية إلى الوعي السياسي، وانعدام الإرادة عندها، وتسليمها لقرارها، جعلها تتخبط في مكائد المتآمرين فتقع فريسة سهلة في فخ الاقتتال والوعود الكاذبة، وجعلها تضيع كل الفرص والظروف التي تمكنها من تصحيح مسارها والعمل الجاد من أجل استعادة قرار الثورة والعمل الصادق لتحقيق أهداف الثورة وعلى رأسها إسقاط نظام الإجرام وإقامة حكم الإسلام.

فها هي روسيا تغرق في مستنقع حربها في أوكرانيا وتفقد فاعليتها إلى حد كبير في سوريا وهناك حديث عن انسحابات جزئية لقواتها، ونظام بشار في أضعف حالاته، ولكن المنظومة الفصائلية لا تحرك ساكناً، بل هي منصرفة للتسلط على الناس ورعاية حكومات صورية مهمتها شرعنة الظلم والتسلط وتقديم صورة ما يسمى الإدارة المدنية كواجهة للمجتمع الدولي!

إن أمريكا التي تدير ملف مواجهة الثورة عبر الأدوات من دول ومنظمات وفصائل تدرك خطورة ترك فراغ سياسي أو عسكري في سوريا لأنه يمكن أن تملأه قوى الثورة المخلصة غير المرتبطة، وقد قالت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة: "لن نسمح بوجود فراغ سياسي في سوريا"، لذلك عملت أمريكا حينها على إنشاء المجلس الوطني وبعد فشله أنشأت الائتلاف الوطني، وهي تستعد لما هو آتٍ في هذه المرحلة الحساسة مع توقع ضعف فاعلية الدور الروسي وإمكانية ترك فراغ كبير لن تستطيع إيران ملأه.

وفي ظل فشلها الذريع حتى الآن في القضاء على النفس الثوري لأهل الشام رغم التضييق الممنهج من الأدوات عبر سياسة التجويع والحصار والبطش والإرهاب والسجون، وقد رأينا مؤشرات ذلك في أعمال عدة رافضة لجريمة إدخال المساعدات الدولية عبر نقاط الرباط مع نظام الإجرام، كما شهدنا تحرك أهل مدينة الباب شرق حلب رداً على إطلاق الشرطة العسكرية سراح عنصر كان من عناصر النظام متهم بعمليات قتل واغتصاب، وقد امتد الحراك إلى إعزاز وعفرين بعد تصريح وزير الدفاع فيما يسمى الحكومة المؤقتة ورفضه إقالة الضابط المسؤول عن إطلاق سراح العنصر. وقد تفاعل أهل الثورة بشدة رفضاً لما سموه حماية الفاسدين، ما يدلل على عمق الثورة في وجدان أهل الشام رغم كل ما يلاقونه من خذلان وتآمر القريب قبل البعيد.

إن التآمر الدولي على ثورة الشام أصبح واضحاً لكل ذي بصر وبصيرة، وإن الدور التركي هو رأس الحربة الذي يجب التخلص منه والانعتاق من هيمنته.

وإن إدراك الواقع الذي تعيشه ثورة الشام وقراءة نتائج ثورات الربيع العربي الأخرى والتبصر فيما آلت إليه يحمّل أهل الشام المسؤولية العظيمة كي يتداركوا سفينة ثورتهم وهي تعيش في خضم هذه التآمرات الكبيرة والصعوبات العظيمة. وكل ذلك يؤكد حاجة الثورة إلى القيادة السياسية الواعية صاحبة المشروع الإسلامي الواضح والمبلور الذي يوحد الجميع تحت لوائه فيوحد جهودهم ويجمع كلمتهم وينير طريقهم ليسيروا على هدى وبصيرة لتحقيق وعد ربهم سبحانه وبشرى رسولهم ﷺ في نهاية الحكم الجبري وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة على أنقاضه.

وهذا المشروع هو الذي يقدمه لهم حزب التحرير، بشكل مبلور ودستورٍ مفصل، وسيكون تبنّي هذا المشروع هو المنطلق الأساس للتصدي للمؤامرات التي تستهدف إجهاض ثورة الشام وبيع تضحياتها، ومن ثم تحصينها وإبعادها عن الالتزام بدستور كفر تعدّه أمريكا في كواليس جنيف عبر إشراك المعارضة الخارجية المتواطئة، ممثلة باللجنة الدستورية مع عصابات النظام.

وإننا على يقين بوعد ربنا سبحانه وعلى ثقة بأن إرادة التغيير كامنة في نفوس الصادقين من أبناء الأمة وأبناء ثورة الشام، وأن نصر الله قريب، فالشام لا يطول فيها عمر الشر لأنها لم تذكر في الكتاب والسنة إلا بالبركة وقوة الإيمان الذي يضعف أهل النفاق ويؤذن بهلاك المنافقين، فالشام تعيش مخاضاً لإزالة الفساد من جسدها وهو مقدمة لتعافيها، وصلاحها والذي به تصلح حال الأمة الإسلامية بإذن الله ■

يتحتم على المسلمين العمل على إعادة اللحمة بينهم وتوحيدهم في دولة الخلافة الراشدة

إنه من المؤلم أن الأنظمة القائمة في العالم الإسلامي كافة أدوارها موزعة في التبعية للدول الاستعمارية التي تسند لها مهمات وتوزع أدوارها كما تقتضي مصالحها الاستعمارية، وتعمل على تركيز انفصال المسلمين ومنع وحدتهم في دولة واحدة تطبق الإسلام عليهم كما كانوا قبل حقبة الاستعمار. إن هذا الوضع يحتم على المسلمين العمل على إعادة اللحمة بينهم وتوحيدهم في دولة واحدة، الخلافة الراشدة، تحكمهم بدينهم الحنيف، فلا شقاق بينهم ولا خلاف، بل كما قال القوي العزيز: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وكما أخرج مسلم عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى».

رفع حالة الطوارئ في السودان
الدلالات والمآلات

بقلم: الأستاذ عبد الله حسين (أبو محمد الفاتح)*

أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان الأحد ٢٠٢٢/٠٥/٢٨م، مرسوماً برفع حالة الطوارئ في كافة أنحاء البلاد، وقد حظي القرار بترحيب محلي وإقليمي ودولي، وكان ذلك بعد جلسة مجلس الأمن والدفاع الذي بحث مجمل الأوضاع الأمنية بالبلاد، فرفع توصية لرئيس مجلس السيادة بذلك، فكان قرار رفع حالة الطوارئ التي استمرت منذ انقلاب البرهان في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٢١م، والذي أعلن البرهان من خلاله تعطيل مواد في الوثيقة الدستورية، والإطاحة برئيس الوزراء، بعد صراع استمر منذ تكوين الحكومة الانتقالية التي اشتهرت بالمشاكسات بين العسكر والمدنيين.

إن حالة الطوارئ هي حالة تخول للحكومة القيام بأعمال، أو فرض سياسات لا يسمح عادة القيام بها، وتستطيع الحكومة إعلان الطوارئ في حال وجود كوارث، أو حالات العصيان المدني، أو الصراعات والنزاعات المسلحة، بحيث تنبه الناس إلى تغيير سلوكهم الطبيعي، وتأمر الجهات الحكومية بتنفيذ خطط الطوارئ، وهو ما كشفه البرهان، وعبر عنه "بتصحيح المسار"، وقال إن هناك قوى محدودة تتحكم في الجهاز التنفيذي، وأحزاباً لا وزن لها جماهيرياً، وأن البلاد مهددة في أمنها وكيانها، وأن الجيش أوصياء على البلاد.

في حقيقة الأمر فإن الذي جرى ويجري في المشهد السياسي في السودان، ما قبل انقلاب البرهان وما بعده، هو صراع دولي بين أمريكا وأوروبا، ينفذه العسكر والمدنيون، فالعسكر يأتمرون بأمر الولايات المتحدة، والطرف المدني يتلقى تعليماته من داخل السفارة البريطانية بالخرطوم، الذي يقود حراك الشارع ضد العسكر للضغط عليه ليجد رجال بريطانيا موطئ قدم لها في الحكم بأية صيغة، واستمرار الضغوط عبر المبعوث الأممي فولكر، ما حدا بأمريكا الاستعانة بالاتحاد الأفريقي والإيقاد فتولدت الآلية الثلاثية، التي رحبت بقرار رفع حالة الطوارئ والدخول في حوار بين كل أهل المصلحة كما تسميهم أمريكا.

قامت الآلية الثلاثية بعقد اجتماعات بالمكون العسكري، ففي يوم الأربعاء ٢٠٢٢/٠٦/٠١ تم اللقاء الثاني مع نائب رئيس المجلس الانتقالي حميدتي، وعضوي المجلس الفريق الكباشي، وإبراهيم جابر، وناقش اللقاء انطلاق الحوار في الأسبوع الأول من حزيران/يونيو، للتوافق على تشكيل حكومة الفترة الانتقالية، ويبدو أن هناك تفاهمات ستفضي إلى تكوين حكومة الفترة الانتقالية، من أجل ذلك ابتعثت الخارجية الأمريكية مولي في إلى السودان لدعم العملية السياسية، وأوضحت الخارجية في بيان السبت ٢٠٢٢/٠٦/٠٤م، أن المسؤولة الأمريكية ستحث أهل المصلحة على اغتنام الفرصة التي تتيحها الآلية الثلاثية والمكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية "إيقاد" بهدف استعادة مسار الفترة الانتقالية ودفع عملية السلام قدماً.

والحقيقة هي أن هذا الاتفاق والتوافق هو لحل مشكلة الساسة من العسكر والمدنيين، وليس حلاً لمشكلة أهل البلاد، لأن هذا الاتفاق والتوافق يمثل القوى الدولية المتصارعة على النفوذ في البلاد، ورأى الناس في هذا البلد الطيب أهله أنه في ظل حكومة المدنيين، فإن الأحوال السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية قد تأزمت، وكذلك الحال في ظل حكم العسكر الذين انقلبوا على المدنيين منذ سبعة أشهر. فإنهم جميعا ينفذون مطالب الدول الاستعمارية في تمزيق البلاد، ونهب ثرواتها وعلمنتها، هذه القوى الاستعمارية ترى في السودان ما يمتلكه من إمكانات هائلة من ثروات، وموقع جغرافي متميز، وطبيعة أهله ذوي التأثير على الغير، فقد وضعت الخطط له كما جاء في ورقة السلام الأمريكي التي توصي بإلحاق ضرر هيكلي باقتصاد هذا البلد حتى لا يؤثر على الوجود الأمريكي في المنطقة الأفريقية والعربية، ولا يعقّد الحسابات الأمريكية.

إذاً هناك قوى محلية وإقليمية ودولية تعمل لتحطيم السودان وإقعاده بتنفيذ ما تخططه الدول الاستعمارية، وبتدخل كيان يهود الذي حظي بتطبيع العلاقات مع السودان في ظل الحكومة الانتقالية الهزيلة. وإن حل مشكلة السودان ليس برفع حالة الطوارئ التي أعلن عنها البرهان، وإنما هو بالتخلص من النظام القائم برمته والقضاء عليه تماما، بشقيه العسكري والمدني (النظام الجمهوري)، وإلقائه في واد سحيق، وإقامة نظام الإسلام، نظام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة الذي يقوم على أساس عقيدة أهل البلاد؛ عقيدة الإسلام العظيم.

وحتى يتحقق ذلك، لا بد من العمل مع حزب التحرير الذي يحمل مشروعاً مغايراً تماماً لما يطرحه الوسط السياسي المرتبط بالقوى الاستعمارية وسفاراتها، فإن حزب التحرير بمشروعه الإسلامي، والمخلص والناصح لأمته، والرائد الذي لا يكذب أهله يمد يده لأهل السودان قاطبة ومنهم أهل القوة والمنعة، ليشدوا من أزره لإقامة أحكام الله سبحانه وتعالى في هذه الأرض المباركة التي ستقلب الأوضاع، وتقضي على الأزمات والآلام والأوجاع، لتنقلب أحوال أهل السودان بل كل العالم إلى خير، فالسودان يتهيأ لاستقبال الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة قريباً إن شاء الله.

﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ■

* منسق لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان

هل كشفت الأحداث الأخيرة قدرة الأمة على النهوض من جديد؟

بقلم: المهندس محسن محمد الجعدبي – ولاية اليمن

لقد مرت الأمة الإسلامية عبر تاريخها بأزمات عديدة منها غزو المغول الذين دمروا عدداً من بلادها ومنها عاصمة الخلافة العباسية، وكذلك غزو الصليبيين للقدس أكثر من مرة، لكن هذه الحملات وإن كانت شديدة على الأمة إلا أنها تعافت منها وعادت إلى مجدها وإلى سيادة العالم؛ لأنها كانت تمر بفترات ضعف سياسية وعسكرية، إلا أنها تمر خلال القرنين الأخيرين بأزمة فكرية أودت بدولتها ومزقتها كل ممزق، وحالت دون إعادتها من جديد، لذلك سنلقي الضوء على أبرز الخطوات التي خطاها الغرب في القضاء على الدولة الإسلامية، ثم نذكر الحل لإنهاء هذه الأزمة الفكرية وبالتالي إعادة دولة المسلمين وعزتهم.

أولاً: مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨م والذي عُقد بين مفكري وسياسيي وباباوات أوروبا ليبحثوا كيفية وقف المد الإسلامي على أوروبا، والقضاء على دولته، فبعد مداولات مستفيضة توصلوا إلى أن المشكلة تكمن في وحدة المسلمين ودولتهم واللتين بنيتا على العقيدة الإسلامية فخرجوا بقرارات مهمة زمنوها بأربعمائة سنة ميلادية، ومن أهم هذه القرارات:

١. توحيد صفوفهم ومحاولة حل خلافاتهم ليتفرغوا لمواجهة الإسلام ودولته.

٢. إرسال المستشرقين للانخراط بين رعايا الدولة الإسلامية واختراق قياداتها ومفكريها وعلمائها ودراسة الإسلام وتاريخه، ثم العمل على تفتيت دولته من الداخل. وتعد هذه أخطر خطوة اتخذها الغرب الكافر في حق المسلمين ودولتهم على مر التاريخ، حيث كانت المعول الأول في هدم دولة المسلمين، وبالتالي القضاء على عزة المسلمين وقوتهم.

ثانياً: مع قرب تحقيق بنود مؤتمر وستفاليا تم عقد مؤتمر كامبل عام ١٩٠٧م الذي أقر وأوصى بالآتي:

١. القضاء على دولة المسلمين.

٢. تفريق المسلمين إلى كنتونات صغيرة تسمى دولا.

٣. وضع نقاط نزاع مشتركة بين هذه الكنتونات لإثارة المشاكل والنزاعات بينها حسب الحاجة.

٤. أن لا يسمحوا للمسلمين بنهضة علمية وصناعية إلا نهضة محدودة.

٥. أن يُشرِفوا على تعيين حكام المسلمين، وأن يسعوا لنشر الفساد المالي والإداري والأخلاقي الممنهج بينهم.

وقد تم تنفيذ تلك البنود والدليل ما يلي:

أولاً: ما ذكره رئيس وزراء بريطانيا في وقتها في مجلس العموم البريطاني حيث قال: "لن تقوم للمسلمين قائمة بعد اليوم لأننا قضينا على أهم ركيزتين وهما الإسلام والخلافة".

ثانياً: اتفاقية سايكس بيكو التي كانت بين بريطانيا وفرنسا بعد انتصارهما في الحرب العالمية الأولى، والتي تم فيها القضاء على دولة المسلمين، وتقسيمها ورسم أعلام لها وحدود تميزها عن غيرها من بلاد المسلمين، وأوصلت بلاد المسلمين إلى صراع على حدود مصطنعة ومصالح وهمية تحت حكم رجالهم من أبناء المسلمين.

ولكن ما أبهر الغرب وخيب آمالهم أنهم وجدوا أمة الإسلام رغم ضعفها لكثرة ما ألم بها، وجدوها لا تزال أمة حية وتسعى للتعافي. فكلما حصلت مصيبة جديدة في بلاد المسلمين وهجم الكفار على أحدها وجدوا المسلمين يهبون للدفاع عنه كما حصل في أفغانستان والعراق وسوريا والشيشان والبوسنة والهرسك وغيرها...

ومن بعد سنة ٢٠٠٠م بدأت مراكز الأبحاث الغربية تتنبأ بانهيارات كبيرة في أوساط الأنظمة العربية ومنها مثلاً تقرير أمريكي في ٢٠٠٧م يتحدث عن خطورة الأوضاع في اليمن والتردي الاقتصادي وانهيار النظام خلال عشر سنوات، وأيضاً ظهور مشروع الشرق الأوسط الجديد وما يجب أن يصاحبه من تفتيت المفتت من بلاد المسلمين وتجزئة المجزأ. ولما أدرك الغرب بداية الاحتقان واستشرف التحركات الشعبية ضد حكام المسلمين في بعض البلدان وخصوصاً بعد ثورة الشعب في تونس، بدأت كل دولة غربية لها نفوذ في بلاد المسلمين في ترتيب أوراقها على وجهين:

الأول: كيف تحافظ على مناطق نفوذها بإقامة حركات مصطنعة تقوم بشبه ثورة أو احتواء ثورة عفوية لتفوت الفرصة على الشعوب التي تريد التغيير أو على دولةٍ كبرى أخرى لتمنعها من قيادة ثورة شعبية ضد رجالها في ذلك البلد.

الثاني: تقوم إحدى الدول الكبرى بإيجاد أو دعم حركات موجودة مسبقاً في بلدان المسلمين التي تحت نفوذ دولة كبرى أخرى لتحاول السيطرة عليها برجالها أو لتفاوض على تخفيف الضغط الواقع على رجالها في الدول الأخرى التي تحت نفوذها كما صرح بذلك عبد ربه منصور هادي مرات عدة في القنوات الفضائية "إنهم يريدون صنعاء بدل دمشق"، وما حدث حين قامت بريطانيا بمحاولة احتواء الثورة في سوريا لتضرب عملاء أمريكا، وكان التفاوض على رحيل بشار ولكن بعد فشلها في احتواء الثورة ووعي الشعب السوري على مشروعه اتفقت الدول الكبرى على ضرب الثورة ولو بتدمير المدن فوق ساكنيها كما صرح بذلك بشار حين قال: "المشكلة ليست في الإرهابيين، المشكلة في الحاضنة الشعبية التي تقدر بالملايين لذلك يجب تدمير الحاضنة"، وفعلاً تم ذلك، بل قام تحالف دولي مع بشار وظهر التحالف بين إيران وروسيا وتركيا في العلن ولكن وراءهم عشرات الدول ومليشياتها.

وليست ليبيا ببعيدة، حيث أحضرت أمريكا رجلها حفتر الذي كان يقيم عندها منذ عقود، ليسيطر على ليبيا لمصلحتها ضد نظام السراج التابع لبريطانيا.

وبرغم كل ما حصل من تخبط في أغلب البلاد والالتفاف على ثوراتهم واحتوائها والوصول بأوضاع الناس إلى الحضيض، رغم كل ذلك فهي تتجه إلى الخير بإذن الله، وذلك للأمارات التالية:

١. سقوط أقنعة الحكام والعلماء الذين لا يزال البعض مخدوعاً بهم.

٢. كشف بعض الجماعات التي تدعي أنها إسلامية وذلك بالآتي:

أ. أن من وصل منها إلى الحكم لم يطبق الإسلام، وفُضحت من لم تصل إلى الحكم بمواقفها في هذه الأحداث.

ب. أنها لا تمتلك مشروعاً من الإسلام لإنهاض الأمة.

ج. فضح علاقاتها بالغرب.

د. عدم التفاف الأمة حول أصحاب المشاريع العلمانية والقومية كما كانت خلال العقود السابقة.

ه. سقوط كل المشاريع ذات الخطابات الرنانة وكشف زيفها.

و. وقوع الأمة في حالة تخبط بسبب حرق الشخصيات أو الأحزاب التي كانت ترسم لها في عقلها رسومات وردية، وهذا جيد لأن تخبطها سيجعلها تفكر عكس ما إذا كانت واثقة ثقة عمياء فيمن تتبعهم.

ز. ترديد كلمة الخلافة أو كلمة دولة تحكم بالإسلام أو دولة إسلامية لتلفت أنظار الشعوب.

ح. تصريحات زعماء الكفر كما قال وزير خارجية فرنسا "لا نستطيع منع إقامة الخلافة ولكن سنعمل على تأخيرها".

ط. عدم قبول الأمة بمن جاءوا بعد هذه الثورات لأنها تدرك أنهم إما نسخة معدلة عن الحكام السابقين أو أسوأ منهم.

وبعد كل ما ذكرنا ننوه إلى أن أحداث ٢٠١١ أثبتت الآتي:

١- أن الأنظمة التي تسيطر على بلاد المسلمين لا تستند في شرعيتها وقوتها إلى شعوبها، بدليل تدخل إيران ومليشياتها من اليمن والعراق ولبنان وكذلك تدخل روسيا وإيران وغيرهما في مساندة بشار علناً، هذا غير تدخل دول كثيرة دون إعلان المشاركة.

٢- إن هذه الأنظمة تستمد شرعيتها من أسيادها الغزاة المحتلين، والدليل كما في مصر والإعلان باسم مبارك عن تنحيه عن الحكم من دون علمه أو الرجوع إليه، عبر وزير دفاعه، وكذلك بشار أسد عندما تناقش الأمم المتحدة رحيله ثم تتراجع عندما تجد أن الثورة في سوريا لم تعد السيطرة عليها ممكنة.

٣- إن هذه الأنظمة ليست من جنس الأمة عقائدياً ولا عرفياً، وبالتالي هي أنظمة هشة آيلة للسقوط.

والخلاصة مما سبق نجد أنه يمكن للأمة إسقاط هذه الأنظمة وإقامة النظام الشرعي الصحيح ولكن هناك شروط لذلك، منها ما يلي:

١- عودتها إلى طريقة التفكير السليمة.

٢- مراجعتها لدينها لتنفض عنه الخبث الذي أُدخل عليه خلال المائتي سنة الأخيرة من قوميات ووطنيات واشتراكية وديمقراطية.

٣- أن تلتف حول العاملين للخلافة بوعي وبصيرة، ولا تتبع كل ناعق.

٤- أن لا تيأس بسبب الضغوط التي تمارس عليها من قمع وتشويه وتخاذل، ولتعلم أنها مكلفة بدور الرسل ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾.

٥- أن يكون العمل للتغييرَ فكرياً بضرب أفكار الكفر وليس بالمليشيات والسلاح الذي لا يستخدم إلا لقتل المسلمين.

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير أن يُعجل بقيام دولة ترضيه، يعز بها الإسلام والمسلمون، وينشر الإسلام رحمة للعالمين إنه على ذلك لقدير■

مؤتمر دافوس الاقتصادي والتحذيرات من المستقبل القادم!!

بقلم: الأستاذ حمد طبيب – بيت المقدس

اختتم قبل أيام قليلة مؤتمر المنتدى الاقتصادي الدولي أعماله في دافوس، حيث امتد من ٢٠٢٢/٥/٢٢ ولغاية ٢٠٢٢/٥/٢٦. وقد تميز هذا المؤتمر عن سابقيه بأن قراراته ارتبطت بالحرب في أوكرانيا، وما تسببه من قلق دولي متزايد من مسألة التردّي الاقتصادي، ونشوء أزمات حقيقية في مجالات عدة أبرزها: ارتفاع الأسعار، وأزمة الغذاء العالمي، والانكماش الاقتصادي والتضخم، وأزمة الطاقة العالمية، وأزمة الكساد في مجالات عدة؛ ارتبطت بالحرب وتأثرت بها. وقد كانت القرارات على ألسنة الخبراء والمسئولين تصل في بعض الأحيان إلى التحذير من القادم، وبأنّ الأسوأ لم يأت بعد!! وقد حمل هذا المؤتمر عنوانا عريضا هو: "التاريخ يقف عند نقطة تحول.. السياسات الحكومية واستراتيجيات الأعمال، ويتزامن مع حرب روسية على أوكرانيا، أثرت على مفاصل الاقتصاد العالمي".

وشارك في أعمال المنتدى نحو ٥٠ رئيس دولة وأكثر من ٢٥٠٠ شخصية سياسية واقتصادية، ورجال أعمال، وقد ذكر كلاوس شواب مؤسس هذا المنتدى الاقتصادي العالمي في صحيفة فايننشال تايمز البريطانية ٢٠٢٢/٥/٢٣ قوله: "إنه يعتبر مؤتمر العام الجاري ٢٠٢٢ هو الأكثر أهمية منذ إنشاء المنتدى"، وقد وردت الكثير من التحذيرات والاقتراحات على ألسنة الخبراء والساسة؛ نورد بعضاً منها كمقدمة لمعرفة أهداف وغايات هذا المؤتمر، وما يرمي إليه، وهل حقيقة يُراد منه إنقاذ العالم مما هو قادم كما يزعمون، أم الهدف هو خدمة السياسات الغربية فقط في تدمير العالم اقتصاديا؛ من أجل خدمة الجشع الرأسمالي الأمريكي والأوروبي على وجه الخصوص؟! ومن هذه التحذيرات والتصريحات التي صدرت في هذا المنتدى الدولي:

١- اتهام روسيا والصين بأنهما السبب الفاعل في تقويض الأمن الغربي، وأن السبب الأول هو التجارة المرتبطة معهما؛ خاصة في مسألة الوقود والطاقة، حيث قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ: "إن التجارة مع الأنظمة السلطوية؛ مثل روسيا والصين تقوّض الأمن الغربي"، وأضاف بكلمته في المنتدى الاقتصادي العالمي: "أن الحرب في أوكرانيا أظهرت كيف أن العلاقات الاقتصادية مع الأنظمة السلطوية يمكن أن توجد نقاط ضعف"؛ في إشارة إلى واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود الحفري الروسي، وبناء الصين لشبكات الجيل الخامس من الاتصالات.

٢- التحذير من التشرذم الاقتصادي والسياسي الدولي، حيث قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا: "إن قلقها من خطر أن الحرب في أوكرانيا، والتباطؤ المتزايد في الصين؛ ربما يثيران ركودا عالميا أقل من مخاوفها حيال قوة الاتجاه نحو التشرذم الاقتصادي والسياسي العالمي".

٣- التحذير من التضخم وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والصناعات بشكل غير مسبوق، ومن ارتفاع أسعار الربا المتزايد، حيث صرح جايسون فورمان الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض قائلا: "إن أيام تروي الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي قد ولت". وأضاف: "إنهم لا يعبؤون بما قد يحصل للأسواق"، محذراً من أن "أسعار الفائدة سترتفع أكثر مما يفصح عنه الاحتياطي، أو تتوقعه السوق حالياً". وأشار إلى أن "الاحتياطي لم يفعل ما يكفي ليجهز الناس استعداداً لذلك". أما الاقتصادي جو ستيغلتس؛ الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد فقال: "إن أسعار الفائدة المرتفعة قد تزيد من سوء الوضع فيما يتعلق بالتضخم، إذ إنها ستحد من الاستثمارات المطلوبة لإصلاح الضرر في سلاسل التوريد العالمية والسعة الإنتاجية، أي جانب العرض في الاقتصاد"، وتحدث أيضا كلاس نوت محافظ البنك المركزي الهولندي، ورئيس مجلس الاستقرار المالي العالمي، عن مؤشرات على تصاعد معدلات التضخم في منطقة اليورو بشكل كبير؛ على الرغم من أن الوضع في أوروبا يبدو طارئاً أكثر من غيرها من المناطق الاقتصادية ونتيجة الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

٤- التحذير من اضطرابات مجتمعية وثورات في بعض البلدان؛ نتيجة نقص المواد الغذائية وارتفاع الأسعار. فقد حذر رئيس صندوق النقد الدولي من حدوث اضطرابات مجتمعية وأعمال شغب في دول أفريقيا جنوب الصحراء، جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا، والمخاوف من نقص الإمداد، مع توقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي خلال العام الحالي. وحذر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر في مقابلة مع وكالة فرانس برس على هامش منتدى دافوس قائلا: "إن أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يواجهون الجوع الحاد في العالم، على خلفية ارتفاع أسعار الأغذية المرتبط بشكل جزئي بالحرب في أوكرانيا"، وأضاف شتاينر: "لم يعد بإمكان مئات ملايين الأشخاص شراء المواد الغذائية الأساسية للبقاء على قيد الحياة".

هذه هي أبرز الأمور التي أوردها المنتدى الاقتصادي على جدول أعماله، بالإضافة إلى بعض المسائل القديمة مثل مسألة التغيرات المناخية. والحقيقة أن الناظر في هذه القرارات وطريقة علاجها المطروحة يرى أنها:

١- مسائل سياسية ترتبط بالأزمة الأوكرانية والتحدّيات مع الصين، وأن الحلول المطروحة تصب في دائرة تشديد العقوبات على روسيا، ولم يكد يخرج عن هذا النمط السياسي إلا القليل من الأصوات؛ سواء أكانت من الاقتصاديين أو من الدول المشاركة. وهذا يدلل بشكل لا يقبل الشك أن المؤتمر هو مؤتمر سياسي أكثر منه اقتصادي، الهدف منه خدمة السياسة الغربية وعلى رأسها أمريكا في سياساتها لتقويض روسيا والتحالف بينها وبين الصين، والخروج بإجماع دولي تجاه هذه المسألة، وتجييش الآراء والدول لجمع الأموال في هذا الاتجاه.

٢- إن هذا المؤتمر في الحقيقة لم يعالج أية مسألة من المسائل الاقتصادية الحيوية؛ سواء في موضوع تنامي الفقر في العالم، أو تمدد موضوع التغير المناخي. وقد تركزت الأمور كلها في اتجاه محاصرة روسيا اقتصاديا غير آبهين بالنتائج المترتبة على الموضوع.

٣- الدول الرأسمالية تشعل الحرائق تلو الحرائق في العالم، وما زالت غير آبهة بالنتائج، وقد تزامن المؤتمر مع جولة بايدن في دول حلف كواد العسكري؛ لتشجيعها على تضييق الخناق على الصين اقتصاديا وسياسيا؛ وهذا من شأنه أن يزيد الأمور الاقتصادية تعقيدا لا أن يحلها.

٤- إن موضوع إلقاء اللوم على الحرب، وبالتالي على روسيا هو أمر مدروس سياسيا؛ ليس الهدف منه الحلول ولا إنقاذ العالم، بل خدمة سياسات أمريكا ودول أوروبا، فالمشاكل الاقتصادية ليست وليدة اليوم أو بداية الحرب الأوكرانية، إنما هي قديمة، وقد زاد من ترديها الأزمة الاقتصادية سنة ٢٠٠٨، ثم جائحة كورونا، ثم فاقمتها الأزمة الأوكرانية.

وفي الختام نقف عند مسألة مهمة وهي: من ينقذ العالم من كل هذه الشرور؟! هل يستطيع النظام الدولي الحالي إزالة هذا الكابوس عن البشرية؟ أو هل تستطيع دوله الجشعة أن تنقذ الشعوب من المجاعات والفقر؟!

إن هذه الدول العالمية المتربعة على عرش النظام الدولي، والمبادئ التي تتبناها، والمنظمات الدولية التي تولدت عنها أو ارتبطت بها هي التي صنعت الأزمات والفقر والتغير المناخي والصراعات الدولية الدموية؛ مثل أزمة حرب أوكرانيا.

إن المخرج من كل هذه الشرور هو التخلي أولا عن النظام الرأسمالي، واتباع المنهج الرباني، الذي يحفظ للإنسان إنسانيته وكرامته، ويجعل من الناس مجتمعا متحابا متعاونا؛ يؤثر الواحد منهم الآخر على نفسه، بدل أن يكون متنافسا على حطام الدنيا. قال تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى﴾ ■